التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على التعليم في تركيا (2002-2012)

يوسف ألب آيدن* كورشاد كولتور**

ملخص: تركّز هذه الدراسة على التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرئيسة التي تؤثر في سياسات التعليم في تركيا، وتحلّل بشكل شامل انعكاسات هذه التغيّرات على نظام التعليم، وتأثير هذه العمليات في سياسات التعليم. وتبحث الدراسة في كيفية تأثير التفاعلات التي حدثت بين الأزمات الاقتصادية وحركات الهجرة والإصلاحات السياسية والتحولات الاجتماعية- في جودة التعليم، وإمكانية الوصول إليه، وفي تشكيل سياسات التعليم في تركيا وتطبيقها. وفي هذا السياق، يُعَدّ فهم البنية الديناميكية لنظام التعليم في تركيا، وعملية تطور سياساته أمرًا بالغ الأهمية للتخطيط الإستراتيجي للمستقبل.

الكلمات المفتاحية: سياسات التعليم، تركيا، الاقتصاد، الهجرة

* أستاذ مشارك، جامعة مرمرة.
** مرشح للدكتوراه، جامعة مرمرة.

Economic and Social Changes and Their Impact on Education Policies in Türkiye (2002-2012)

YUSUF ALPAYDIN*
ORCID NO: 0000-0001-8263-8793
yusufalp@gmail.com

KÜRŞAD KÜLTÜR**
ORCID NO: 0000-0003-3650-3446
kursadkultur@marun.edu.tr

ABSTRACT: *This study focuses on the major social, economic, and political changes affecting education policies in Türkiye and comprehensively analyzes the repercussions of these changes on the education system and the impact of these processes on education policies. The study examines how the interactions between economic crises, migration movements, political reforms, and social transformations have affected the quality of education and access to it, shaping the formulation and implementation of education policies in Türkiye. In this context, understanding the dynamic structure of the Turkish education system and the process of policy development is crucial for strategic planning for the future.*

Keywords: *Education Policies, Türkiye, Economy, Migration.*

* Associate Professor, Marmara University.
**PhD Candidate, Marmara University.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
55 - 86

Received Date: 06 / 06 / 2025 • Accepted Date: 16 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-004

مقدّمة

تتأثر سياسات التعليم بشكل مباشر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. شهدت تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمّة، وهذا أدّى إلى إعادة تشكيل سياسات التعليم. تؤثر العوامل الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والأزمات والعولمة وتوزيع الدخل، والعوامل الاجتماعية مثل التغيرات الديموغرافية وتغير هيكل الأسرة والتحضر والهجرة، بشكل مباشر- في نطاق سياسات التعليم وطرق تطبيقها.

التعليم هو أحد أهم مؤسسات البنية الاجتماعية، وأحد أهم أدوات السياسة في تشكيله؛ وإنّ أيّ تجديد في التعليم يؤثر في البنية الاجتماعية، كما أن أي تغيير في البنية الاجتماعية يمكن أن يؤثر في التعليم. بعبارة أخرى، هناك علاقة تفاعلية قوية بين التعليم والبنية الاجتماعية. يُنظَر إلى التعليم على أنه عنصر يتأثر بالتغيرات الاجتماعية ويؤثر فيها. لكن من الصعب تحديد درجة هذا التفاعل المتبادل والعلاقة السببية بينهما بشكل واضح. تركز هذه الدراسة بشكل أكبر على تأثير التغيرات الاجتماعية في التعليم.

تؤدّي التغيرات الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًّا في تشكيل سياسات التعليم. تتطلب التغيرات في القيم الأخلاقية وأنماط الحياة والبنية الاجتماعية للمجتمع تجديد محتوى وأساليب نظام التعليم. على سبيل المثال، تؤدي عوامل مثل التحضر والتطورات التكنولوجية والعولمة إلى تغيير احتياجات الأفراد والتوقعات، وهذا يؤدي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمهارات مختلفة ومجالات معرفية جديدة في برامج التعليم. كما أن قضايا مثل التنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين تهيئ الأرضية لإدراج نُهج أكثر شمولاً في سياسات التعليم. ومن هنا، أصبحت الديناميات الاجتماعية والثقافية عناصر أساسية تؤثر بشكل مباشر في أهداف سياسات التعليم وأشكال تطبيقها.

هناك تفاعل متبادل وقوي بين التعليم والاقتصاد. على مدار التاريخ، جرى توفير الموارد البشرية التي احتاج إليها الاقتصاد بفضل التعليم. في المجتمعات البدوية، كان التعليم يركز على اكتساب مهارات الصيد والرعي، بينما كان يستخدم في المجتمعات الزراعية المستقرة لتطوير مهارات الزراعة والحِرف. أما اليوم، فإن أحد الأهداف الأساسية للتعليم في المجتمعات الصناعية هو توفير قوة عاملة مؤهلة. ويهدف نظام التعليم التركي إلى تنمية الأفراد وفقًا لقدراتهم، وتأهيلهم لممارسة المهن، وتربية أفراد يسهمون في

التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تؤثر الموارد الاقتصادية لبلد ما والخصائص الهيكلية لاقتصاده بشكل كبير في اتجاه التعليم ومدى تطوره. ولهذه الأسباب، كثيرًا ما يعبر الفاعلون الاقتصاديون عن مطالبهم المتعلقة بنظام التعليم في الرأي العام.

التحولات الاقتصادية المؤثرة في سياسات التعليم في تركيا

يتناول هذا العنوان دراسة وتفسير تأثير التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، مثل النمو الاقتصادي في تركيا خلال العشرين عامًا الماضية، والعمالة، والاستثمارات، والبطالة، والتجارة الخارجية، وتوزيع الدخل، مثل المتغيرات الاقتصادية الكلية- في سياسات التعليم وتطبيقاتها، ولاسيما التعليم المهني والتعليم العالي، من خلال هيكل الإنتاج، والمؤسسات، وقدرة الموارد البشرية وكفاءتها، والبحث والتطوير.

العلاقة بين الاقتصاد والتعليم

نظرًا لأن التعليم هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والتنمية الاجتماعية، فقد شكلت العلاقات بين مستويات التعليم والمؤشرات الاقتصادية ونتائج التنمية في مختلف البلدان موضوعًا لا ينفصل عن الأدبيات. يُعَدّ استثمار تركيا في التعليم من أجل توفير رأس المال البشري المؤهل اللازم لتنمية البلاد، وزيادة الإنفاق على التعليم وتحسين جودته من أجل اللحاق بالدول المتقدمة اقتصاديًّا، من القضايا ذات الأهمية البالغة. يسهم التعليم في زيادة إنتاجية القوى العاملة وفي النمو الاقتصادي.

هناك علاقة مباشرة بين مستويات التعليم ونمو الدخل الفردي والناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، شهدت دول مثل اليابان واليونان نموًّا اقتصاديًّا سريعًا بعد زيادة استثماراتها في التعليم. يمكن استخدام الموارد الوطنية مثل الموارد الطبيعية والتكنولوجيا ورأس المال بشكل أكثر فعالية من خلال التعليم. تزداد الحاجة إلى القوى العاملة المتعلمة لتشغيل الصناعات وتحقيق التقدم الاقتصادي. على سبيل المثال، البلدان التي تمتلك موارد نفطية ولكن مستوى التعليم فيها منخفض، تواجه صعوبة في الاستفادة الكاملة من هذه الموارد. يساعد التعليم في الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية. كما أن الجامعات، في أثناء قيامها بتخريج المهنيين والقادة، تسهم في إجراء البحوث التي تشجع الابتكار والتطور. تولي البلدان المتقدمة أولوية لتنمية رأس المال البشري المؤهل من خلال التعليم. وقد استثمرت اقتصادات آسيا السريعة النمو استثمارات كبيرة في التعليم. بسبب التغيرات التكنولوجية السريعة،

أصبحت أنظمة التعليم التقليدية قديمة غير مجدية. هناك حاجة إلى إصلاحات مستمرة وفعالة لكي تتمكن أنظمة التعليم من مواكبة المتطلبات المتغيرة للمهارات.[1]

بشكل عام، يُعَدّ التعليم أداة سياسية اجتماعية مهمة في زيادة فرص الأفراد في الحصول على الدخل والعمل، وكذلك في مكافحة الفقر.[2] تأثير الإنفاق في التعليم على النمو الاقتصادي إيجابي وذو دلالة إحصائية في المدى القصير. تشير التحليلات إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3,89% في المدى القصير. في هذا السياق، يتضح أن الاستثمارات في التعليم تسهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وأن هذا التأثير محسوس على المدى القصير.

تشير الدراسات التي أُجرِيت في تركيا والعالَم إلى أن ارتفاع مستوى التعليم يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.[3] وفي هذا السياق، فإن أحد الأسباب الأساسية وراء الاستثمارات المكثفة في التعليم في تركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- هو الإسهام الكبير للتعليم في التنمية.[4]

إن العلاقات المعقدة التي تتطور بين التعليم والتوظيف والتكنولوجيا تزيد من الطلب على القوى العاملة المدربة جيدًا في الصناعة. وقد أدّى التنافس في سوق العمل إلى توسيع نظام التعليم ليوفر المزيد من المهارات. في عالم يتّسم بالعولمة، من المهمّ إعادة هيكلة نظام التعليم من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى اكتساب خصائص مجتمع المعرفة وتطوير القدرة على المنافسة.[5] ومن هنا، فإن العلاقات بين نظام التعليم وسوق العمل والتطورات التكنولوجية تزيد من أهمية الاستثمارات في التعليم لمستقبل البلدان.

المؤشرات الاقتصادية الأساسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

من أجل إظهار معدلات النمو الاقتصادي في بلدنا خلال العشرين عامًا الماضية بشكل أفضل، جرت مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لتركيا مع متوسط معدلات النمو لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الفترة 2002-2023 (الرسم البياني1). وبحسب المقارنة، كانت معدلات النمو في تركيا أعلى من متوسط منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل عام، واتّخذت شكلاً متقلبًا. وشهد كلا المعدّلين انخفاضًا خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وجائحة فيروس كورونا (كوفيد19–) في عام 2020. وفي عام 2023، تجاوز معدل النمو في تركيا البالغ 4.5% معدل النمو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 1.7%. ويوضح الرسم البياني1 في هذا السياق أن الاقتصاد التركي حقّق نموًا أعلى بشكل عام مقارنة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنه كان أكثر تقلبًا.

> **"في التسعينيات، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا عند مستويات مماثلة للمتوسط العالمي، لكنه ظل منخفضًا جدًا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي"**

الرسم البياني **1**: تقديرات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقارنة بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتركيا (2002-2023، نسبة مئوية)

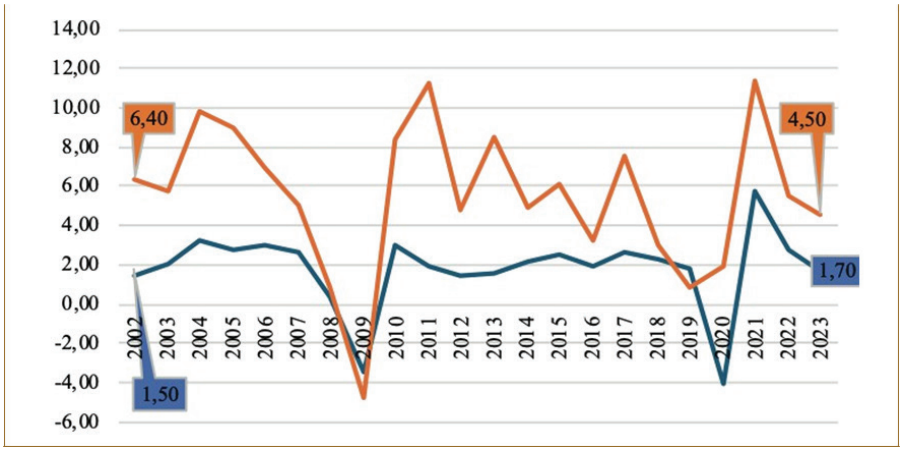

المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة»، البنك الدولي،

https: / /data.worldbank.org، (**تاريخ الوصول**: 12 **نوفمبر** 2024).

تشير الخطوط الزرقاء في الرسم البياني إلى معدلات النمو السنوية المتوسطة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بينما تشير الخطوط البرتقالية إلى معدلات النمو السنوية لتركيا.

أكثر مؤشرات التنمية الاقتصادية واقعية هو الدخل القومي الفردي. يقارن الرسم البياني2 متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول العالم بالدولار الأمريكي.

الرسم البياني **2**: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي، وتركيا (1990-2023، بالدولار)

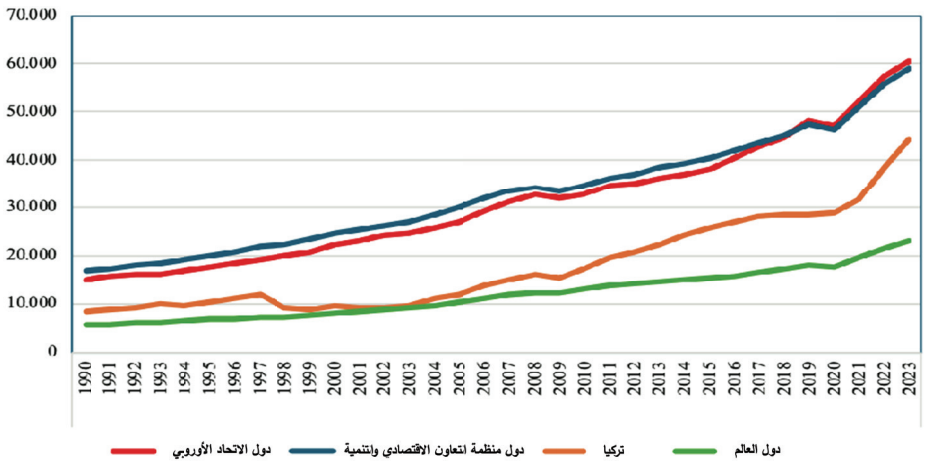

المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

يوضح الرسم البياني2 بوضوح مسيرة تركيا الاقتصادية منذ التسعينيات حتى اليوم مقارنة بدول العالم ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي. بفضل النمو السريع الذي شهدته تركيا بعد عام 2020، تجاوزت تركيا المتوسط العالمي وارتقت من فئة الدول النامية إلى مستوى أقرب إلى الدول ذات الدخل المرتفع. ويظهر هذا التقدّم أن الأداء الاقتصادي لتركيا قد تجاوز دول العالم الأخرى ونجح في سد الفجوة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي. ويشير هذا الوضع إلى عملية تنمية اقتصادية إيجابية لتركيا وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية.[6]

في التسعينيات، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا عند مستويات مماثلة

للمتوسط العالمي، لكنه ظل منخفضًا جدًّا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. في هذه الفترة، حققت تركيا أداءً قريبًا من المتوسط العالمي، لكنها لم تحرز سوى تقدّم محدود في اللحاق بالدول ذات الدخل المرتفع. منذ عام 2002، شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا زيادة ملحوظة. وقد أسهمت هذه الزيادة في تجاوز المتوسط العالمي، ورفع تركيا إلى مستوى أعلى من المتوسط العالمي. دعمت الإصلاحات الاقتصادية التي أُجرِيت خلال هذه الفترة والظروف الاقتصادية العالمية اتجاه النمو في تركيا. في الفترة التي أعقبت عام 2002، تجاوزت تركيا المعدل العالمي، وتمكنت من تقليص الفجوة جزئيًّا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. وشهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا ارتفاعًا ملحوظًا، ولاسيّما بعد عام 2020. بحلول عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا 44 ألف دولار، متجاوزًا بذلك بكثير المتوسط العالمي البالغ 23 ألف دولار. ويشير هذا القفز إلى اقتراب تركيا من وضع الدول ذات الدخل المرتفع وفقًا للمتوسط العالمي. وفي الفترة نفسها، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 58–59 ألف دولار، ومتوسطه في دول الاتحاد الأوروبي 60 ألف دولار، بينما اقتربت تركيا من هذه المستويات، وسجّلت نموًّا اقتصاديًّا مهمًّا (الرسم البياني2).

يرتبط النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بزيادة الاستثمارات والإنتاج. وعندما تكون القيمة المضافة للإنتاج عالية، تزداد العائدات الاقتصادية. أهم مدخلات الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية هي الموارد البشرية ذات المستوى التعليمي العالي. شهدت تركيا نموًّا كبيرًا في هذه المجالات بين عامي 2017 و2023، مع ارتفاع ملحوظ في عناصر المبيعات وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة.

الرسم البياني 3: المؤشرات الأساسية المتعلقة بإحصاءات الصناعة والخدمات (2023-2017)

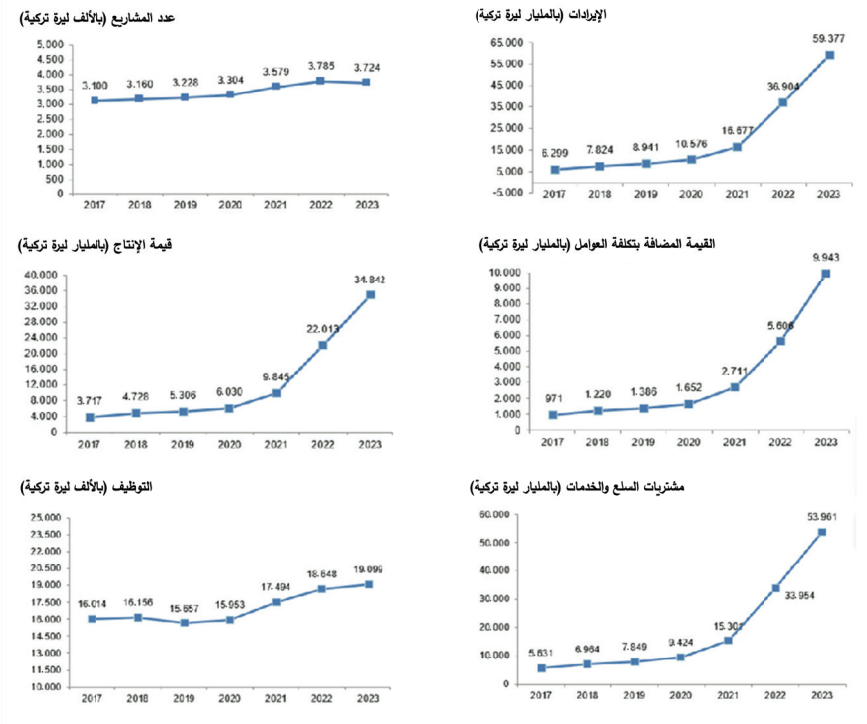

المصدر: «إحصاءات الصناعة والخدمات السنوية»، هيئة الإحصاء التركية (TÜİK)، (تاريخ الوصول: 12 نوفمبر 2024)

https: / /data.tuik.gov.tr /Bulten /Index?p=Yillik-Sanayi-ve-Hizmet-Istatistikleri 2023-53782

عند مراجعة بيانات هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) الواردة في الرسم البياني3، يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر من حيث عدد المشروعات والعمالة، بينما يبرز قطاع التجارة من حيث حجم المبيعات. عند النظر إلى التوزيع القطاعي والمؤشرات الاقتصادية، يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة 44,1% من إجمالي المشروعات و38,6% من العمالة. ويتبوّأ قطاع التجارة المرتبة الأولى من حيث حجم المبيعات بنسبة 45.4%. ويشكّل قطاع الصناعة 28.3% من العمالة و33% من حجم المبيعات. وتبلغ قيمة الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية 15 تريليون و559 مليار ليرة تركية. عند النظر إلى مؤشرات حجم الأعمال والتأثير

الاقتصادي، نرى أن الشركات الكبيرة التي تضم +250 موظفًا تمثل 35% من إجمالي المبيعات. أما الشركات الصغيرة التي تضم 1–9 موظفين، فتوفر 36% من فرص العمل. تشير مؤشرات مستوى التكنولوجيا والصناعة التحويلية إلى أن 55.5% من المشروعات تعمل في أنشطة منخفضة التكنولوجيا. تشكل الأنشطة منخفضة التكنولوجيا 49.4% من العمالة في الصناعة التحويلية و34.8% من إجمالي المبيعات.

عند استعراض المؤشرات الاقتصادية والتعريفات، يتبين أن عدد المشروعات النشطة في عام 2023 بلغ 3 ملايين و723 ألفًا و681 مشروعًا، وبلغ إجمالي المبيعات 59 تريليونًا و377 مليار ليرة تركية، وبلغت قيمة الإنتاج 34 تريليونًا و842 مليار ليرة تركية. وبلغت القيمة المضافة بعامل التكلفة 9 تريليونات و943 مليار ليرة تركية. وبلغ عدد الأشخاص العاملين 19 مليون و99 ألفًا و165 شخصًا (الرسم البياني3).

كما أن حصة الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي للدول ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة الاقتصاد وقدرته وموارده البشرية. ارتفعت معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في تركيا بشكل تدريجي منذ عام 2002، لتتجاوز 1% في عام 2021. ويعكس هذا الوضع جهود تركيا لزيادة استثماراتها في البحث والتطوير.

الرسم البياني **4**: مقارنة نفقات البحث والتطوير بين تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002–2021) (OECD)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

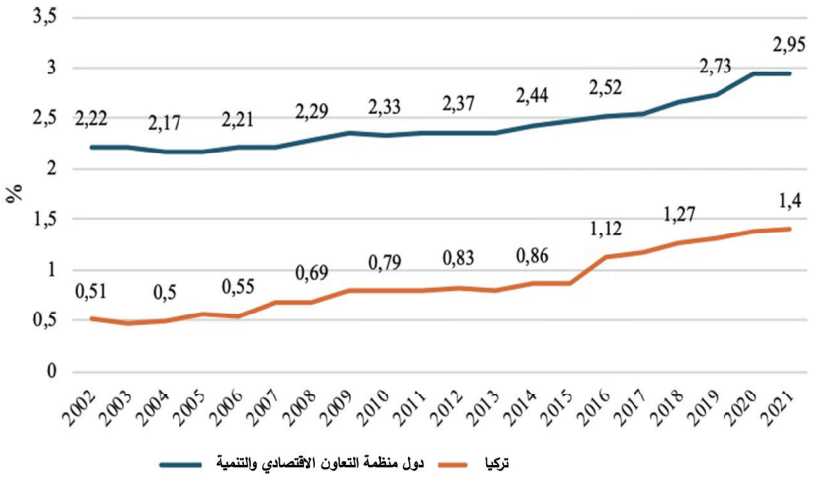

المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

في الفترة من 2002 إلى 2021، ظلّت نفقات تركيا على البحث والتطوير أقل من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). أما معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ظلت عمومًا عند مستويات أعلى، وسجلت اتجاهًا ثابتًا نحو الارتفاع على مرّ السنين، لتقترب من 3% في عام 2021 (الرسم البياني4).

ستسهم زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بشكل كبير في النمو الاقتصادي والمعرفة والقدرة التنافسية على المدى الطويل. ويُعَدّ التوظيف أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في الطلب على التعليم في الاقتصادات. فعندما تحفز الاقتصادات الأفراد المتعلمين من خلال التوظيف والأجور، يزداد الطلب على التعليم. وفي بعض الأحيان، عندما لا تتوفر فرص التوظيف على المدى القصير أو عندما تكون شروط التوظيف غير ملائمة، يتجه الأفراد إلى التعليم الإضافي أو المستمر. بعبارة أخرى، يساعد التعليم الأفراد على أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل. وقد تدفع فرص العمل غير الكافية الأفراد إلى الحصول على التعليم لاكتساب المزيد من المؤهلات من أجل زيادة فرصهم في العثور على عمل وتطوير حياتهم المهنية.[7]

الرسم البياني **5**: مقارنة معدلات البطالة بين تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002–2023) (OECD)، نسبة مئوية

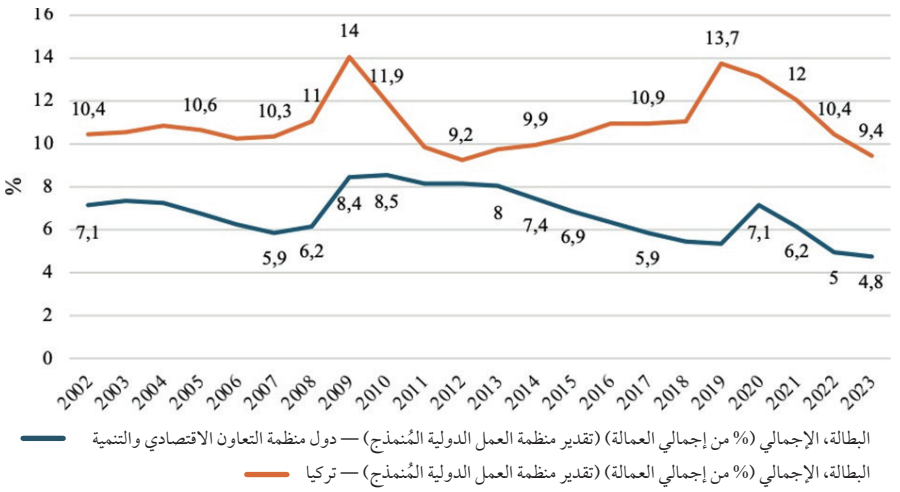

المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

الخط الأزرق يمثل معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والخط البرتقالي يمثل معدلات البطالة في تركيا.

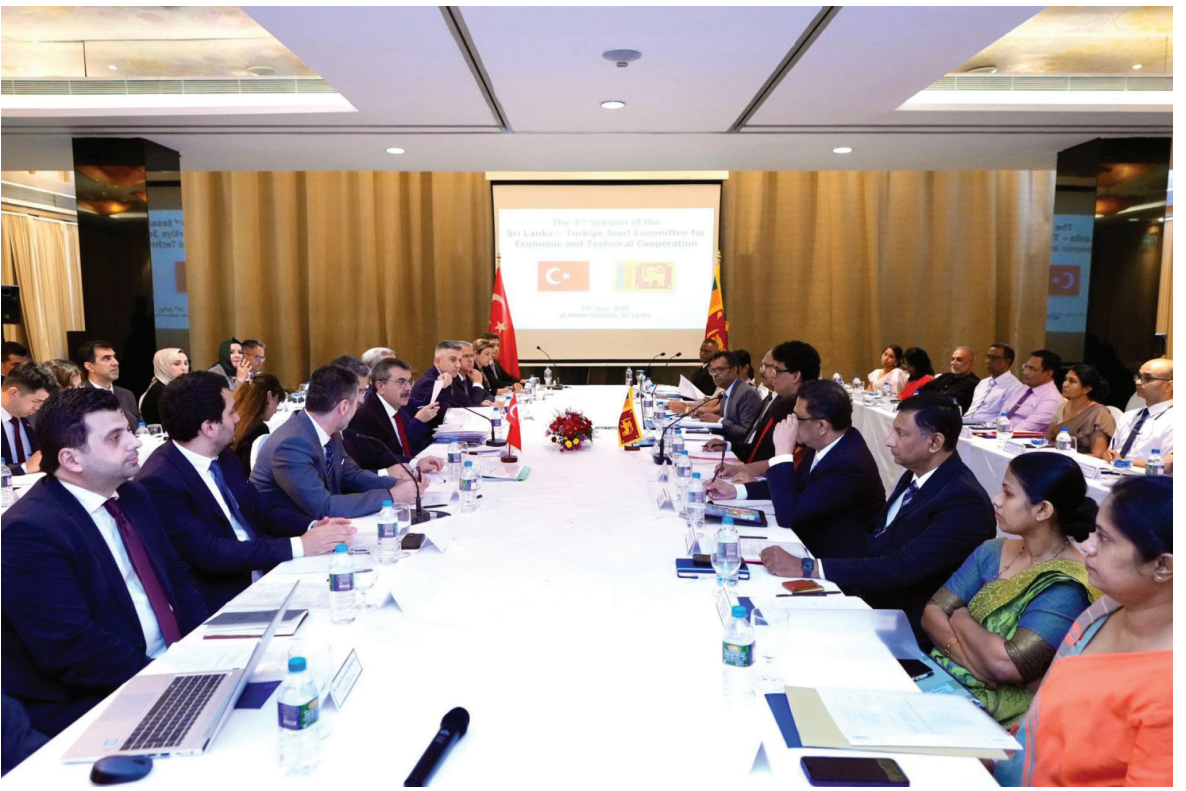

في الفترة من 2002 إلى 2023، كانت معدلات البطالة في تركيا أعلى من المتوسط العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). في عام 2009، شهدت تركيا ارتفاعًا حادًّا في معدلات البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث ارتفعت النسبة إلى حوالي 14%. في هذه الفترة، ارتفع المتوسط العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أيضًا، ولكنه لم يصل إلى المستوى المرتفع الذي شهدته تركيا.

في الفترة التي أعقبت عام 2018، عادت معدلات البطالة في تركيا إلى الارتفاع. بين عامي 2019 و2023، شهدت معدلات البطالة في تركيا انخفاضًا (الرسم البياني5). في حين كانت معدلات البطالة في تركيا في التسعينيات عند 8%، فقد جرى الحفاظ عليها مستقرة في الوقت الحاضر على الرغم من الزيادة في عدد السكان بفضل زيادة فرص التعليم والتوظيف.[8]

الرسم البياني 6: معدلات التوظيف في تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بحسب السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر (2022–2043، تقدير منظمة العمل الدولية المُنمذج، نسبة مئوية)

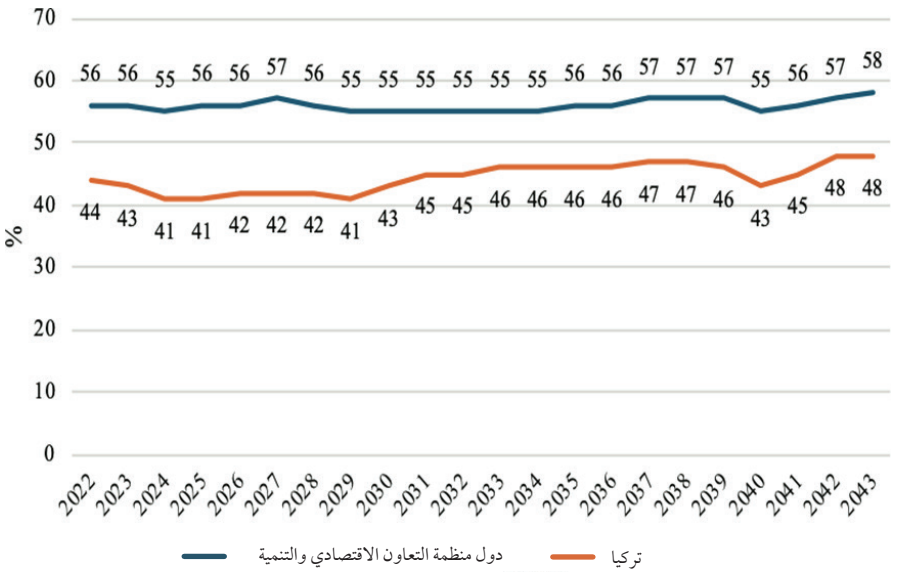

المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

يُظهر الرسم البياني6 تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) لنسب التوظيف الإجمالية في تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بين عامَي 2022 و2043، وفقًا لعدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر. تبلغ معدلات التوظيف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عمومًا أكثر من 50%، وتسير بشكل نسبيّ مستقر على طول الرسم البياني. ولا توجد زيادة أو انخفاض ملحوظ باستثناء تقلبات طفيفة. أما معدلات التوظيف في تركيا، فهي تبلغ حوالي 45%، أي أقل قليلاً من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتظهر اتجاهًا تدريجيًّا نحو الزيادة خلال الفترة (الرسم البياني6).

عند النظر إلى الرسمين البيانيين 5 و6 معًا، يمكن القول: إن الجهود المبذولة لزيادة التوظيف ومكافحة البطالة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية كانت محدودة مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن تقييم هذا الوضع، مع أخذ التغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي تشهدها البلاد في الاعتبار، على أنه استقرار في حالة تحسينات العمل، وهذا أدى إلى تجنب الزيادات السلبية المتوقعة.

انعكاسات التغيرات الاقتصادية على سياسات التعليم

انخفضت نسبة الشباب (15–24 سنة) في سكان تركيا من 17% في عام 2011 إلى 15,1% في عام 2023. وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 33.1% في عام 2011 إلى 46% في عام 2023. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، لا تزال بطالة الشباب تشكّل مشكلة كبيرة في بلدنا. ونظرًا لكثافة السكان الشباب في تركيا، يواجه الاقتصاد صعوبات في توفير فرص عمل لجميع هذه الفئة في المدى القصير. على الرغم من ارتفاع الدخل الفردي في تركيا في السنوات الأخيرة من 10 آلاف دولار إلى 13 ألف دولار، إلا أنه بالنظر إلى الحاجة إلى زيادة البحث والتطوير والابتكار والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، فإن توجيه الشباب في بلدنا إلى التعليم على المدى القصير والمتوسط يبرز بوصفه سياسة بديلة وعقلانية يمكن اتباعها. يستمر الانخفاض النسبي في عدد السكان الشباب في بلدنا. وعلى الرغم من أن هذا الوضع ينطوي على عيوب أخرى، إلا أنه من المتوقع أن يتحقق التوازن في سوق العمل عندما تقل الضغوط السوقية على التوظيف.

الرسم البياني 7: مقارنة معدلات الإنفاق على التعليم بين تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002–2023) (OECD، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

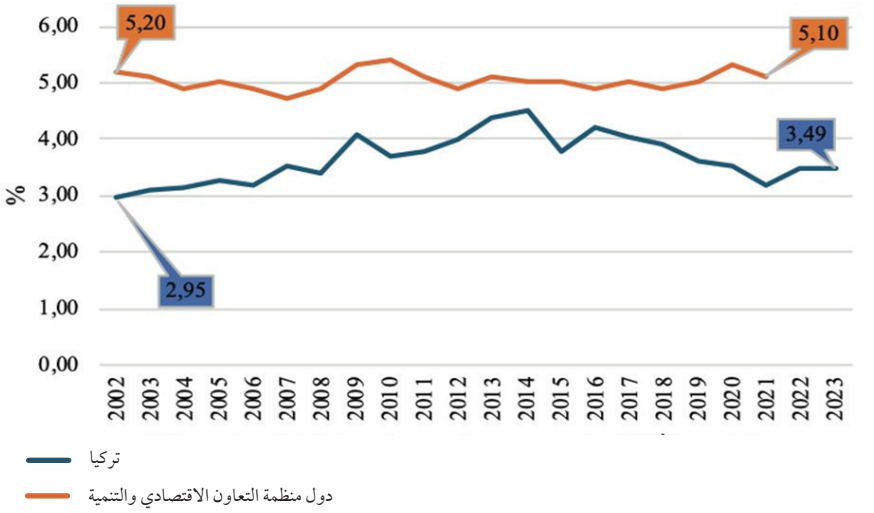

المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

وفقًا للرسم البياني7، على الرغم من أن الإنفاق على التعليم في تركيا ظل بشكل عام أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بين عامَي 2002 و2023، إلا أن حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي شهدت زيادة مستمرة مع

مرور الوقت. أما معدلات الإنفاق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد اتّبعت مسارًا أكثر استقرارًا بشكل عام (الرسم البياني7).

في الفترة 2002–2023، قامت تركيا، بفضل النمو الاقتصادي، باستثمارات كبيرة في التعليم، وطبقت سياسات تهدف إلى توفير التعليم الجيد. وقد أتاح النمو الاقتصادي زيادة ميزانية التعليم ورفع عدد المعلمين وتوفير المواد التعليمية مجّانًا، كما حسّن الاستثمار في البنية التحتية الموارد المتاحة لكل طالب. خلال هذه الفترة، تحقّق توفير المزيد من الدعم للطلاب؛ كما تحقّق بناء مدارس ومساكن طلابية وفصول دراسية جديدة، وتجديد القائمة منها.

أدت هذه الاستثمارات إلى انخفاض كبير في عدد الطلاب لكل فصل دراسي ولكل معلم؛ ففي العام الدراسي 2002–2003، كان عدد الطلاب لكل معلم 28 في التعليم الابتدائي و18 في التعليم الثانوي، بينما انخفض هذا العدد إلى 16 و12 على التوالي في العام الدراسي 2022–2023. وبالمثل، طرأت تحسينات على كثافة الفصول الدراسية. ومنذ عام 2003، وُزِّع 3.9 مليارات كتاب مدرسي مجانًا، وفي الفترة 2023–2024، وُزِّع 171 مليون كتاب مدرسي مجانًا على الطلاب. وقد أسهمت أشكال الدعم الاجتماعي، ولاسيّما في المناطق الريفية والمحرومة، في زيادة فرص حصول الطلاب على التعليم؛ ومن خلال أشكال الدعم مثل النقل المدرسي، وتوفير وجبات الطعام، وقد أسهمت هذه المساعدات في تحسين جودة التعليم.

في عام 2024، ارتفع مبلغ المنح الدراسية والقروض الشهرية الممنوحة لطلاب التعليم العالي إلى 2000 ليرة تركية، بينما ارتفعت المنح الدراسية الممنوحة لطلاب التعليم الابتدائي والثانوي إلى 1514 ليرة تركية. ويستفيد 359,710 طالبًا من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من التعليم عبر برامج الدمج، كما يتم توفير التعليم لهم في مختلف مؤسسات التعليم الخاص والمستشفيات.[9] وفي هذا السياق، نجحت تركيا في تحديث نظام التعليم من خلال دمج النمو الاقتصادي في سياسات التعليم، وزيادة فرص حصول شرائح واسعة من المجتمع على التعليم. كما حققت رفاهية اجتماعية على المدى الطويل، انطلاقًا من مبدأ المساواة في التعليم.

على الرغم من الأزمات العالمية مثل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وجائحة فيروس كورونا، نجحت تركيا في الحفاظ على معدلات المشاركة في التعليم وتوظيف الشباب. نُفِّذت مشروعات، مثل حملة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (EÇE) ، ومشروع 1000 مدرسة للتعليم المهني، ودورات الدعم والتدريب، وبرنامج تحسين المدارس الابتدائية (İYEP) ، وتنفيذ برامج المساعدة التعليمية المشروطة (ŞEY) ، وبرامج الدعم الاقتصادي للطلاب المحرومين. أصبحت مهنة التدريس مسارًا وظيفيًّا بموجب قانون مهنة التدريس، وأُدخِلت تحسينات على أنشطة التدريب في أثناء الخدمة والحقوق الشخصية.

ارتفع متوسط ساعات التدريب المهني من 39 ساعة إلى 250 ساعة. وفي هذا السياق، زادت نسبة المعلمين المشاركين في أنشطة التطوير المهني بشكل كبير. وازداد إسهام التعليم المهني في القدرة الإنتاجية خلال جائحة كورونا. افتُتح 55 مركزًا للبحث والتطوير وزاد عدد منتجات الملكية الفكرية. تبوّأت تركيا مكانة بين الدول التي زادت

استثماراتها في التعليم بشكل أكبر خلال العقد الماضي. في عام 2022، خُصِّصت ميزانية مباشرة لجميع المدارس أول مرة، وتجاوزت هذه الميزانية 7 مليارات ليرة تركية. وقد شهد أداء تركيا في اختبارات PISA و TIMSS تحسنًا مستمرًّا.[10]

التحولات الاجتماعية التي أثرت في سياسات التعليم في تركيا

في هذا العنوان ثمّة تلخيص التطورات الرئيسة في البنية الاجتماعية في تركيا خلال العشرين عامًا الماضية، مثل التغيرات الديموغرافية والهجرة الداخلية والخارجية والتحضر والتنوع، كما تجري دراسة تأثير هذه التطورات على الوصول إلى التعليم والمناهج الدراسية.

التحضر والسكان وسياسات التعليم

ورثت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال سكانًا ريفيين متناثرين. كانت السياسات المؤيدة للإنجاب في الفترة المبكرة تهدف إلى زيادة عدد السكان من خلال ارتفاع معدلات المواليد وهجرة السكان الأتراك/ المسلمين. وشجعت القوانين على إنجاب أطفال كثيرين، بينما كانت تثني عن تحديد النسل والإجهاض. انخفضت معدلات الخصوبة من 6–7 أطفال لكل امرأة في الخمسينيات إلى ما دون مستوى التجدد (2.1) اليوم. في الستينيات والسبعينيات، جرى تطبيق سياسات مناهضة للإنجاب من أجل السيطرة على النمو السكاني السريع. في عام 1965، أصبحت خدمات تنظيم الأسرة وتحديد النسل قانونية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عادت السياسة إلى تشجيع الإنجاب من خلال سياسة «ثلاثة أطفال على الأقل». وبلغ عدد السكان 13.6 مليون نسمة في عام 1927، و85.372.377 نسمة في عام 2022.

ومع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، انخفضت معدلات وفيات الرُّضّع بشكل كبير. في عام 2022، كان معدل الخصوبة 1.62 طفل لكل امرأة، وهو أقل من مستوى التجدد. ارتفعت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا من 3.5% في عام 1960 إلى 10.2% في عام 2023. تاريخيًّا، كان هناك تشجيع هجرة السكان الأتراك والمسلمين. أصبحت تركيا بلدًا مهمًّا للعبور (ترانزيت). بعد عام 2011، شهدت البلاد تدفقًا كبيرًا للاجئين بسبب الحرب الأهلية في سوريا، وأصبحت الدولة التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

تُعَدّ تركيا واحدة من الدول التي تستضيف اللاجئين.[11] شهدت تركيا زيادة مطردة في

عدد السكان بين عامَي 2000 و2023. فقد بلغ إجمالي عدد السكان 67 مليون و803 آلاف و927 نسمة في عام 2000، ثم ارتفع بنحو 17 مليون نسمة ليصل إلى 85 مليون و372 ألفًا و377 نسمة في عام 2023. عند تحليل هذا الارتفاع حسب الفئات العمرية، نلاحظ تغيرات ديموغرافية مهمة. فانخفاض عدد السكان في الفئة العمرية 0-4 سنوات بملايين الأشخاص يشير إلى انخفاض معدلات المواليد. ومع ذلك، على الرغم من استقرار الفئة العمرية 5-14 سنة نسبيًّا، نلاحظ انخفاضًا طفيفًا. كما أن هناك اتجاهًا نحو انخفاض في عدد الشباب البالغين، وإن كان هذا الانخفاض محدودًا. هناك زيادة ملحوظة في الفئات العمرية المتوسطة، وهذا يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من السكان يتقدمون في العمر. هناك زيادة كبيرة في عدد السكان المسنين (65 سنة فما فوق). وقد لوحظ أن عدد السكان في الفئة العمرية 80 سنة فما فوق قد تضاعف ثلاث مرات.[12] أدت عوامل مثل ارتفاع مستوى التعليم والتحضر وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة- إلى انخفاض معدلات الخصوبة. مع تحسن الخدمات الصحية وارتفاع مستويات المعيشة، طال متوسط العمر المتوقّع. كما تؤثر الهجرة الداخلية والخارجية في التركيبة السكانية. ولاسيّما هجرة الشباب إلى المدن، التي تغير التركيبة السكانية في المناطق الريفية.[13]

الجدول .1 تعداد السكان الإجمالي في تركيا*(2003-2023)

السنة	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث
2000	67.803.927	34.346.735	33.457.192
2007	70.586.256	35.376.533	35.209.723
2008	71.517.100	35.901.154	35.615.946
2009	72.561.312	36.462.470	36.098.842
2010	73.722.988	37.043.182	36.679.806
2011	74.724.269	37.532.954	37.191.315
2012	75.627.384	37.956.168	37.671.216

الجدول .1 تعداد السكان الإجمالي في تركيا*(2003-2023)			
السنة	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث
2013	76.667.864	38.473.360	38.194.504
2014	77.695.904	38.984.302	38.711.602
2015	78.741.053	39.511.191	39.229.862
2016	79.814.871	40.043.650	39.771.221
2017	80.810.525	40.535.135	40.275.390
2018	82.003.882	41.139.980	40.863.902
2019	83.154.997	41.721.136	41.433.861
2020	83.614.362	41.915.985	41.698.377
2021	84.680.273	42.428.101	42.252.172
2022	85.279.553	42.704.112	42.575.441
2023	85.372.377	42.734.071	42.638.306

المصدر: «بوابة إحصاءات السكان».

يُظهر الجدول إجمالي عدد سكان تركيا بين عامَي 2000 و2023، موزعين بحسب الجنس. وتُظهر بيانات إجمالي عدد السكان وعدد الذكور والإناث حسب السن زيادة عدد السكان وتوزيعهم حسب الجنس.

قد يتطلب انخفاض عدد السكان الشباب وزيادة عدد السكان المسنين إجراء تعديلات جديدة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ومن المهمّ وضع خطط إستراتيجية لتلبية الطلب المتزايد في مجالات الصحة والتقاعد والخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر انخفاض عدد السكان الشباب في

سوق العمل على المدى الطويل، لذا من الضروري اتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية ودعمها بالاستثمارات التكنولوجية.

وقد ارتفعت نسبة التحضر من 23.5% في عام 1935 إلى أكثر من 93% اليوم.[14] وتُعرّف الهجرة بأنها تغيير مكان الإقامة بشكل دائم أو طويل الأمد. تسارعت الهجرة من الريف إلى المدن في تركيا منذ الخمسينيات. ومن بين العوامل التي أدت إلى زيادة الهجرة من القرى إلى المدن، يمكن ذكر فقر المناطق الريفية، والبطالة الناجمة عن (ميكنة) الزراعة، وفرص العمل والفرص الاجتماعية في المدن، والتطورات في وسائل النقل والاتصالات، والأسباب الاقتصادية. كما كانت أحداث عام 1980 و1990 من العوامل التي حفزت الهجرة. في بلدنا، واجهت عملية الهجرة المكثفة العديد من السلبيات، مثل التوسع العمراني السريع، والمشكلات البيئية، ونقص البنية التحتية، وتفشّي العشوائيات، ومشكلة السكن، والتغيرات في هيكل القوى العاملة والتوظيف، والتحضر والتكيف الاجتماعي، والتغيرات في هيكل الأسرة (الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية) كل ذلك كان من بين العوامل السلبية المختلفة التي واجهتها تركيا. للتصدي لهذه العوامل السلبية، يُقترَح إعداد خطط حضرية متوسطة وطويلة الأجل، وتوزيع الاستثمارات الديموغرافية والاقتصادية على جميع أنحاء البلاد، ومراعاة الخصائص الإقليمية، وإنشاء ضواحي قريبة من مراكز المدن ومتصلة بعضها ببعض، واتخاذ التدابير اللازمة لتنمية المناطق الريفية.

ومن الآثار السلبية للهجرة أيضًا انخفاض عدد السكان في المناطق الريفية وتوقف الاستثمارات، وتجزئة الأراضي الزراعية وخروجها من دائرة الإنتاج، وزيادة الكثافة السكانية في المدن الكبرى، وظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[15]

تتأثر عملية التحضر بالتطورات الاقتصادية، مثل توفر فرص العمل في المدن، وتركيز الأنشطة الاقتصادية في مراكز المدن، وتطور قطاعَي الصناعة والخدمات في المدن. كما أن توفّر فرص التعليم على نطاق أوسع في المدن، وسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية مقارنة بالقرى، وتنوع الأنشطة الثقافية والاجتماعية- هي عوامل اجتماعية وثقافية تحفز التمدّن. ويمكن أن يُشار إلى زيادة تطبيقات المدن الذكية، وتطور الرقمنة والبنية التحتية للإنترنت في المدن، والتقدّم في تكنولوجيات النقل والاتصالات، على أنها أمثلة على تأثير التطورات التكنولوجية في التحضر. وتُعد المشكلات البيئية في المناطق الريفية (مثل انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية) وتأثير تغير المناخ في الإنتاج الزراعي

من العوامل البيئية التي تزيد من الهجرة من الريف إلى المدن. أما الأسباب الأخرى، مثل تركز التجارة والاستثمارات الدولية في المدن وتفضيل الشركات متعددة الجنسيات لمراكز المدن– فتظهر تأثير العولمة في التحضر. ويمكن أن يُعَدّ ميل الشباب إلى الهجرة إلى المدن والتغيرات في بنية الأسرة (أسر أصغر حجمًا، نمط حياة العزَب) هي أمثلة على تأثير التغيرات الديموغرافية في التحضر. كما يمكن عدّ سياسات التنمية الموجهة نحو المدن ومشروعات التحول الحضري من بين أسباب التحضر المتعلقة بالسياسة والإدارة. وأخيرًا، يمكن عدّ الرغبة في الوصول إلى مستويات معيشية حديثة، وتوقعات الحصول على بنية تحتية وخدمات عامة أفضل، من بين اهتمامات المجتمع بالتحضر من حيث جودة الحياة والرفاهية. كل هذه العوامل تسرع عملية التحضر.[16]

تشير نتائج نظام تسجيل السكان حسب العناوين لعام 2023، أن إجمالي عدد سكان تركيا بلغ 85 مليون و372 ألفًا و377 نسمة في 31 ديسمبر 2023، وأن 50,1% من السكان هم من الذكور و49,9% من الإناث.

وقد انخفض عدد السكان الأجانب مقارنة بالعام السابق إلى 1 مليون و570 ألفًا و543 شخصًا، وشكل الرجال 48.6% من هذا العدد، بينما شكلت النساء 51.4%. في عام 2023، بلغ معدل النمو السنوي للسكان 1.1 في الألف. انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في مراكز المحافظات والأقضية مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 93%، بينما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في البلدات والقرى إلى 7%. لا تزال إسطنبول المحافظة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في تركيا، حيث يبلغ عدد سكانها 15 مليونًا و655 ألفًا و924 نسمة، وتشكل 18.34% من سكان البلاد، تليها أنقرة بعدد يُقدَّر بـ5 ملايين و803 ألفًا و482 نسمة، وإزمير بـ4 ملايين و479 ألفًا و525 نسمة، وبورصة بـ3 ملايين و214 ألفًا و571 نسمة، وأنطاليا بـ2 مليون و696 ألفًا و249 نسمة. أما المحافظة الأقل سكانًا فهي بايبورت إذ يُقدَّر عدد سكانها بـ86 ألفًا و47 نسمة.

ارتفع متوسط العمر في تركيا مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 34 عامًا. وبالنظر إلى الجنس، سجل متوسط العمر 33,2 عامًا للذكور و34,7 عامًا للإناث. أما أعلى متوسط عمر فكان 42.8 سُجِّل في محافظة سينوب، وأدنى متوسط عمر كان 21.2 في شانلي أورفة. بلغت الكثافة السكانية في تركيا 111 نسمة لكل كيلومتر مربع. تُعَدّ إسطنبول المحافظة الأكثر كثافة سكانية، حيث يبلغ عدد السكان 3130 شخصًا لكل كيلومتر مربع، بينما تُعَدّ تونجلي المحافظة الأقل كثافة سكانية، حيث يبلغ عدد السكان 12 شخصًا

فقط لكل كيلومتر مربع. كما يوضح الجدول2 توزيع السكان في القرى والمدن بحسب السنوات.

الجدول .2 التغيرات في توزيع السكان في القرى والمدن في تركيا (2007-2023) بالنسبة المئوية				
السنوات	القرية	المدينة	إجمالي السكان	نسبة تغير عدد سكان القرى إلى عدد سكان المدن (بالمئة)
2007	20.838.397	49.747.859	70.586.256	41,888
2008	17.905.377	53.611.723	71.517.100	33,398
2009	17.754.093	54.807.219	72.561.312	32,394
2010	17.500.632	56.222.356	73.722.988	31,127
2011	17.338.563	57.385.706	74.724.269	30,214
2012	17.178.953	58.448.431	75.627.384	29,392
2013	6.633.451	70.034.413	76.667.864	9,472
2014	6.409.722	71.286.182	77.695.904	8,992
2015	6.217.919	72.523.134	78.741.053	8,574
2016	6.143.123	73.671.748	79.814.871	8,338
2017	6.0493.93	74.761.132	80.810.525	8,092
2018	6.337.385	75.666.497	82.003.882	8,375
2019	6.003.717	77.151.280	83.154.997	7,782
2020	5.878.321	77.736.041	83.614.362	7,562
2021	5.771.642	78.908.631	84.680.273	7,314

الجدول .2 التغيرات في توزيع السكان في القرى والمدن في تركيا (2007–2023) بالنسبة المئوية				
السنوات	القرية	المدينة	إجمالي السكان	نسبة تغير عدد سكان القرى إلى عدد سكان المدن (بالمئة)
2022	5.666.274	79.613.279	85.279.553	7,117
2023	5.973.085	79.399.292	85.372.377	7,523

المصدر: «إحصاءات سكان القرى والمدن»، (2024)،

https: / /biruni.tuik.gov.tr /medas /?locale=tr،

(تاريخ الوصول: 12 نوفمبر 2024).

في عام 2007، كان عدد سكان القرى حوالي 21 مليون نسمة، بينما كان عدد سكان المدن حوالي 50 مليون نسمة. في عام 2023، انخفض عدد سكان القرى إلى أقل من 6 ملايين نسمة، بينما اقترب عدد سكان المدن من 80 مليون نسمة. وهذا يدل على حدوث هجرة مكثفة من القرى إلى المدن. يزداد عدد سكان تركيا كل عام، ففي عام 2007، بلغ عدد السكان 70 مليونًا و586 ألفًا و256 نسمة، بينما بلغ في عام 2023 حوالي 85 مليونًا و372 ألفًا و377 نسمة. كانت نسبة سكان القرى إلى سكان المدن 41.9%، لكن هذه النسبة انخفضت بشكل منتظم على مرّ السنين لتصل إلى 7.5% في عام 2023. ويظهر هذا الانخفاض زيادة التحضر، وتناقص عدد سكان المناطق الريفية بشكل متزايد. منذ عام 2013، انخفض عدد سكان القرى بشكل كبير، بينما زاد عدد سكان المدن بسرعة. وقد لوحظ انخفاض كبير في عدد سكان القرى بين عامَي 2012 و2013 (من 29% إلى 9%) (الجدول2).

في حين ارتفع معدل التحضر في تركيا بسرعة في السنوات الأخيرة، انخفض عدد سكان الريف بشكل كبير. ويظهر هذا الوضع أن القرى تعاني فقدان السكان، وأن المدن أصبحت مراكز جذب للسكان. وتبرز الهجرة والترتيبات الإدارية عوامل رئيسة في هذا التغيير. مع زيادة الهجرة من القرى إلى المدن، أُنشِئت مدارس وفصول دراسية إضافية في مراكز المدن، وزادت فرص النقل للتعليم، ونُفِّذ مشروع مراكز الحياة الريفية لمنع إغلاق

المدارس في القرى. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن المرونة التي توفّرها قروض الرهن العقاري وزيادة الرخاء سمحت لمواطنينا الذين يمكنهم المشاركة في الأنشطة الزراعية الريفيين بالانتقال إلى المدن. وفي هذا السياق، تطورت بنية منفصلة لا تفصل القرويين عن قراهم. وهناك حاجة إلى إجراء بحث في هذا الاتجاه.[17]

مع تزايد التحضر، ركزت وزارة التربية والتعليم على سياسات البنية التحتية والموارد لزيادة فرص الحصول على التعليم في المدن. وزادت الموارد المادية والمالية والتقنية والبشرية في مجال التعليم. كما نفّذت مشروع مراكز الحياة الريفية في عام 2022 للمدارس المهجورة في القرى.

تحويل مدارس القرى إلى مراكز حياة

أُطلِق مشروع تحويل المدارس الريفية إلى مراكز حياة بالتعاون بين وزارة الزراعة والغابات ووزارة التعليم الوطني، بمشاركة وزير التعليم الوطني محمود أوزر. تحقّق تحويل فكرة المشروع إلى مشروع ملموس في غضون شهرين فقط. في هذا السياق، تحقّق تحديد هدف استخدام المدارس الريفية بشكل فعال وتحويلها إلى مراكز حياة. يهدف المشروع إلى نقل خدمات التعليم إلى القرى. كما تهدف إلى دعم تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل. كخطوة أولى، عُدِّلت اللوائح لتتمكن المدارس الريفية من تقديم خدمات التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2022-2023. وكخطوة ثانية وثالثة، فُتِح الباب أمام استخدام مدارس القرى كرياض أطفال ومراكز تعليم شعبي (HEM). وأخيرًا، تحقق إجراء دراسات وتطبيقها لتقييم المدارس التي تصلح لذلك وتمتلك المساحات المادية لتكون معسكرات للشباب أيضًا. وبلغ عدد هذه المراكز 3500 مركز في مايو 2023.[18]

أكد الرئيس رجب طيب أردوغان، في كلمته بمناسبة حفل افتتاح 2000 مركز حياة قروية، الذي نظمته وزارة التربية والتعليم، أن مراكز الحياة القروية تمثل خطوة إستراتيجية تجمع بين التقاليد والمستقبل في مجال التعليم، وأنها ستضفي ديناميكية جديدة على التعليم في القرى وستعدّ الأطفال للمستقبل. وفي هذا السياق، افتُتِح 2000 مركز حياة قروي، وأُعلن أن هذه المراكز ستنظم دورات مهنية وتقنية وأنشطة ثقافية وفنية. ومن بين أهداف مراكز الحياة الريفية الحفاظ على الثقافة الريفية، وإعداد أفراد القرى للمستقبل باستخدام الإمكانات الحديثة، وزيادة القدرة التنافسية للقرى، وتوفير التعليم للأطفال

والشباب والكبار في المكان نفسه، وإنشاء هذه المراكز في جميع القرى بحلول نهاية العام.[19]

ظاهرة الهجرة وسياسات التعليم

كانت الهجرة موجودة طوال تاريخ البشرية، كما كانت منطقة الأناضول موطنًا لهذه الحركة. وتشكل التركيبة المتعددة الأعراق والثقافات التي تشكلت في تركيا بفعل الهجرات التاريخية فسيفساء غنية من الناحية الاجتماعية والثقافية والدينية، وتسهم في تشكيل هوية البلاد.

تضم تركيا العديد من المجموعات العرقية المختلفة التي تحافظ على لغاتها وثقافاتها وتقاليدها، مثل الأكراد والظاظا والعرب واللاز والشركس. على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن التنوع العرقي، إلا أنه يمكن تكوين فكرة عامة من خلال بيانات اللغة الأم. وفقًا لبحث أجري حول هذا الموضوع، فإن توزيع اللغات الأم المستخدمة في تركيا هو كما يأتي: تبرز اللغة التركية بوصفها اللغة الأم الأكثر انتشارًا بنسبة 84.54%، تليها اللغة الكردية بنسبة 11.97%. تليها الزازية (1.01%) والعربية (1.38%). أما اللغات الأخرى الأقل انتشارًا فهي الأرمنية (0.07%) والرومانية (0.06%) واليهودية/ العبرية (0.01%) ولغات البلقان (0.23%) واللغات القوقازية (0.07%)، واللازية (0.12%)، والشركسية (0.11%)، واللغات التركية (0.28%)، والقبطية (0.01%)، ولغات أوروبا الغربية (0.03%)، ولغات أخرى (0.12%).[20] ويشير هذا الواقع إلى ضرورة أن يكون الاعتراف بحقوق مختلف المجموعات الثقافية وحمايتها جزءًا مهمًّا من السياسات التعليمية والاجتماعية. وقد كان أحد أهداف حزم الإصلاح الديمقراطي التي طرحها حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو الاستجابة لهذا الواقع.

تغيرت سياسات الهجرة خلال الانتقال من العهد العثماني إلى الجمهورية التركية؛ وركزت في فترة الجمهورية على قبول المهاجرين من أصل تركي. وأصبحت هذه السياسات رسمية بموجب قانون الإسكان عام 1934. ومنذ الثمانينيات، أصبحت تركيا بلدًا يستقبل المهاجرين بسبب الاضطرابات السياسية في البلدان المجاورة، وأدت الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 إلى أكبر موجة هجرة. حتى عام 2024، لجأ 3 ملايين و158 ألفًا و724 سوريًّا إلى تركيا، كما تقدم حوالي 300 ألف شخص من أفغانستان وباكستان

والعراق وإيران بطلبات لجوء. وقد وضعت تركيا سياسات في مجالات مثل التعليم والصحة والتوظيف من أجل دمج المهاجرين. وفي عام 2013، صدر قانون الأجانب والحماية الدولية، وأُنشِئت رئاسة إدارة الهجرة. وبالنظر إلى حجم الهجرة والهجرات المحتملة، يتضح أن تركيا بحاجة إلى منظور طويل الأمد لإدارة الهجرة.[21]

تؤثر التطورات في البلدان في الهجرة، والهجرة تؤثر في التطورات. فالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، التي تستقبل ما يقرب من 10 أضعاف عدد المهاجرين في تركيا، وألمانيا، التي تستقبل ما يقرب من 5 أضعاف عدد المهاجرين في تركيا، تواجه هي الأخرى هجرة مكثفة. عند تصنيف المهن إلى مستويات مهارية متوسطة ودنيا وعالية، نجد أن المهارات الدنيا هي الأكثر شيوعًا وتستقبلها الآن الدول المتقدمة والنامية بشكل أكبر. ذلك لأن المهاجرين يتمكنون من التمسك بالحياة في بلدانهم الجديدة وتلبية احتياجاتهم من المهارات. وهناك العديد من الدراسات حول هذا الموضوع.[22]

يوجد اليوم في تركيا أكثر من 5 ملايين أجنبي/ مهاجر. 3.5 ملايين منهم هم لاجئون سوريون بدؤوا في القدوم هربًا من الحرب الأهلية في سوريا. وقد اتّخِذ العديد من التدابير على مدى سنوات في نظام التعليم لمواجهة هذا الحجم من السكان المهاجرين. في البداية، خُفِّفت إجراءات المعادلة والتوثيق، وقُبِل الطلاب في النظام التعليمي من خلال اختبارات تحديد المستوى. نُقِلت خدمة التعليم التي بدأت في مراكز التعليم المؤقتة (GEM) إلى المدارس الحكومية بالكامل مع مرور الوقت. يبلغ عدد الأطفال السوريين في سن الدراسة حوالي 872 ألف طفل. يمكن لجميع الطلاب الحصول على التعليم المجاني في الظروف نفسها التي يتمتع بها المواطنون الأتراك. وقد حدث العديد من التحولات في نظامنا التعليمي من خلال الحملات والتدريبات في مجال قبول مشكلة اللغة والاختلافات الثقافية. ولا يزال تعليم المهاجرين أحد أهم بنود جدول أعمال السياسة التعليمية في بلدنا منذ عام 2012. أمام هذا النزوح الجماعي وغير المنظم، حظيت تركيا بتقدير كبير من جميع أنحاء العالم بفضل التدابير الشاملة التي اتخذتها والتي تركز على الإنسان. وقد أسهمت هذه التطورات في تطوير قدرات النظام التعليمي التركي في مجال قبول الاختلافات والشمولية وحل الأزمات.

الأسرة والقيم في الحياة الحضرية

أدّى تأثير التصنيع والتحديث إلى تغير المعايير والقيم الاجتماعية، وإلى قيام الأفراد بوضع قواعدهم الخاصة، وهذا أدى إلى إضعاف النظام الأخلاقي الاجتماعي. ابتعد

الأفراد عن مفهوم الأسرة وبدؤوا في إبراز هوياتهم الخاصة. وأدى هذا إلى غربة الفرد عن نفسه وعن المجتمع.[23] وفقًا لتقرير هيئة الإحصاء التركية عام 2017، مع تغير البنية الثقافية، ضعفت العلاقات الأسرية وزادت حالات الطلاق. ومن بين الأسباب الرئيسة للطلاق، تبرز المشكلات الاقتصادية ونقص التواصل والمشكلات الأسرية.[24] وفي هذه المرحلة التي تشهد تزايد هذه الظاهرة، تهدد الحملات العالمية السلبية الموجهة ضد الأسرة ومشروعات مثل إزالة الفروق بين الجنسين بنية الأسرة التركية.[25]

على الرغم من أن مفكري القرن التاسع عشر توقعوا أن الدين سيفقد أهميته مع تطور المجتمع الصناعي، إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق. لا يزال الدين يؤدّي دورًا مهمًّا في حياة الأفراد، لكن تأثيره في العلاقات مع العالم آخذ في التراجع. في تركيا أيضًا، طُبِّقت العلمانية بوصفها سياسة دولة منذ السنوات الأولى للجمهورية، وحُذِفت عبارة «دين الدولة هو الإسلام» من دستور عام 1924، وحلّ محلها مبدأ العلمانية في 5 فبراير 1937. وقد انعكس هذا الوضع على مجال التعليم، حيث جرى تقييد التعليم الديني، ولاسيما في الفترة الأولى من الجمهورية. وبعد عام 1950، توسع التعليم الديني مع صعود الأحزاب المحافظة، لكنه واجه عقبات مستمرة من قبل البيروقراطية العلمانية.

عند النظر إلى دراسات الهوية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نرى أن الشباب يتجنبون تعريف أنفسهم بالهويات التقليدية، ويواجهون ارتباكًا بين القيم الحديثة والتقليدية. وفقًا لدراسة مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (SEKAM) في عام 2016، على الرغم من أن 39% من الشباب عرّفوا أنفسهم على أنهم مسلمون، إلا أنه حُدِّد أن الشباب لديهم تفضيلات تتعارض مع هذه الهوية.[26] إن تعريف 72% من الشباب أنفسهم على أنهم حديثون وتقليديون في آن واحد، يدل على البنية المختلطة المذكورة. تظهر بحوث هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) أن غالبية المجتمع تعرّف نفسها على أنها متدينة وترغب في تربية أطفالها على التدين، إلا أن علاقة المجتمع بالقيم الدينية ظلت سطحية؛ بسبب عدم حصوله على تعليم ديني كاف. في أواخر العهد العثماني، اقتصرت الحداثة على المجالات التقنية، أما مع قيام الجمهورية، فقد اكتسبت الحداثة الثقافية أهمية. أدى هذا الفهم الغربي للتاريخ إلى ظهور عقدة ثقافية في المجتمع التركي، وقطع الصلة بين الإسلام والعلم. وبشكل خاص، أدت الإصلاحات التعليمية الغربية المتطرفة إلى إبعاد المجتمع عن تراكمه الثقافي والروحي في التوليفة التركية–الإسلامية، وتشكلت بنية جذرية في الأجيال الجديدة. ورغم محاولات الأوساط المحافظة الحفاظ على هذه

الروابط خارج المدرسة، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية. لذلك، طالبت قطاعات واسعة من المجتمع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتوفير تعليم ديني جيد.

اتّبعت حكومات حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سياسات مختلفة بهدف حماية بنية الأسرة وتربية أجيال متدينة وتنمية الثقافة الوطنية، وذلك استجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية. في إطار سياسة حماية الشباب، صدرت قوانين تشجّع على الإنجاب، وتحقق تقديم مساعدات عند الولادة لكل طفل. وتحقق تطوير سياسات اجتماعية مختلفة لحماية بنية الأسرة، وبذلت وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية جهودًا مستقلة وتعاونية، ولاسيما مع الأفراد المحتاجين، لتقديم مساعدات عينية ونقدية لدعم التعليم لجميع شرائح المجتمع. وفي إطار سياسات التعليم، شددت حكومات حزب العدالة والتنمية على هدف تربية أجيال متدينة، وأولت مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني أهمية بارزة. وفي هذا السياق، أُنشِئت البنية التحتية اللازمة لتوفير التعليم الديني بشكل أكثر منهجية. مع تشجيع مدارس الأئمة والخطباء، حدثت زيادة في عدد هذه المدارس، حيث التحق 12% من طلاب التعليم الثانوي بها. اكتسبت حماية الثقافة الوطنية وتعليم القيم أهمية في مواجهة التغيرات الثقافية السريعة. أصدرت وزارة التربية والتعليم في عام 2010 تعميمًا لتطوير تعليم القيم في المدارس، وشدّد التعميم على ضرورة غرس 26 قيمة أساسية في نفوس الطلاب. وفي العام الدراسي 2017-2018م، أصبح تعليم القيم جزءًا من المنهج الدراسي الجديد، بهدف غرس هذه القيم في نفوس الطلاب.

الخاتمة

تتأثر سياسات التعليم بشكل مباشر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. شهدت تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تحولات كبيرة، وأدّت هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل سياسات التعليم. أثرت العوامل الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي والأزمات والعولمة وتوزيع الدخل، والعوامل الاجتماعية، مثل التغيرات الديموغرافية والتحضر والهجرة، بشكل مباشر في سياسات التعليم. من ثَمّ، لا ينبغي فهم نتائج سياسات التعليم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال التفضيلات الشخصية أو السياسية للفاعلين فحسب، بل من خلال هذه الظواهر أيضًا.

انضمّت تركيا إلى عملية العولمة منذ الثمانينيات، وأصبحت أكثر اندماجًا في

الاقتصاد العالمي من خلال إستراتيجية النمو القائمة على التصدير، وزاد فيها تدفق رأس المال، وأحرزت تقدمًا في مجال نقل التكنولوجيا. لكنها واجهت في هذه المرحلة بعض الصعوبات، مثل عدم المساواة في توزيع الدخل والأزمات المالية ومشكلات تراكم رأس المال. تأثرت تركيا بالأزمات الاقتصادية العالمية في عامَي 2001 و2008، لكنها سعت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التدابير المتخذة لمواجهة هذه الأزمات.

أدّى النمو الاقتصادي إلى زيادة الاستثمارات في نظام التعليم في تركيا. وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس، ولاسيما في مجالي التعليم المهني والتعليم العالي، بفضل الإصلاحات التي أُجرِيت في هذين المجالين، وسُعي إلى توفير تكافؤ الفرص في التعليم. وأدى توسيع ميزانية التعليم إلى زيادة عدد المعلمين وتحسين البنية التحتية. وتحققت زيادة وصول الطلاب إلى المواد التعليمية، كما تحقق توفير الدعم الاجتماعي للفئات المحرومة. وقد سعت تركيا إلى تحقيق توازن مستدام بين التعليم والاقتصاد، وتبين أن الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي. كما زادت نفقات تركيا على البحث والتطوير، وهذا أدى إلى زيادة الاستثمارات المبتكرة ودورها في التنمية الاقتصادية. ويشير ارتفاع تركيا في تصنيفات الابتكار إلى أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.

شهدت تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تغيرات ديموغرافية وتأثيرات العولمة والتحضر والهجرة وتغيرات في بنية الأسرة والقيم الاجتماعية، وهذا كلّه أدى إلى حدوث تحولات اجتماعية مهمّة أثرت بشكل مباشر في الوصول إلى التعليم وتنوع الخدمات والمناهج الدراسية. وقد أدّت جميع هذه التحولات الاجتماعية إلى اكتساب نظام التعليم بنية ديناميكية، ووضع إستراتيجيات جديدة للتكيف مع التنوع الاجتماعي والثقافي. أما شيخوخة المجتمع، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتناقص عدد السكان الشباب، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة- فقد أوجدت احتياجات جديدة في مجال إستراتيجيات التخطيط التربوي. أدى التوسع الحضري السريع إلى زيادة الطلب على البنية التحتية التعليمية في المدن، وهذا أدى إلى تعطّل المدارس في المناطق الريفية، واستلزم تنفيذ مشروعات مثل مراكز الحياة الريفية لتنشيط المدارس الريفية. كما أدّت الهجرة الداخلية والخارجية، ولاسيما زيادة تنوع الطلاب من اللاجئين السوريين، إلى الحاجة إلى تطوير سياسات تعليمية شاملة. كما أن حساسية مختلف شرائح المجتمع تجاه الحفاظ على القيم الأسرية والثقافية والدينية والأخلاقية التي أضعفتها بعض

الظواهر مثل العولمة والتحضر- دعمت ظهور سياسات محددة، مثل زيادة عدد مدارس الأئمة والخطباء، وإدخال دروس الدين الاختيارية، وإدراج تعليم القيم في المناهج الدراسية بشكل أكثر جودة.

الهوامش والمراجع:

1. Özlem Çakmak, "Eğitimin Ekonomiye ve Kalkınmaya Etkisi", Dicle Üniversitesi Ziya Gökalp Eğitim Fakültesi Dergisi, Sayı: 11, (2008), s. 33-41.
2. Şadan Çalışkan, Mustafa Karabacak ve Oytun Meçik, "Türkiye'de Eğitim-Ekonomik Büyüme İlişkisi: 1923-2011 (Kantitatif Bir Yaklaşım)", Yönetim Bilimleri Dergisi, Cilt: 11, Sayı: 21, (2013), s. 29-48.
3. Recep Emre Eriçok ve Veli Yılancı, "Eğitim Harcamaları ve Ekonomik Büyüme İlişkisi: Sınır Testi Yaklaşımı", Bilgi Ekonomisi ve Yönetimi Dergisi, Cilt: 8, Sayı: 1, (2013), s. 87-101.
4. Selim Selim, Yusuf Purtaş ve Doğan Uysal, "G-20 Ülkelerinde Eğitim Harcamalarının Ekonomik Büyüme Üzerindeki Etkisi", Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri Dergisi, Cilt: 1, Sayı: 2, (2014), s. 1-15.
5. Gönül İçli, "Eğitim, İstihdam ve Teknoloji", Pamukkale University Journal of Education, Cilt: 9, Sayı: 9, (Ocak 2001), s. 65-71.
6. "World Bank Open Data".
7. Saima Wasim, Hasan Raza, Syed Aamir Alam Rizvi ve Mumtaz Ali, "The Impact of Employment and Education on the Economic Growth of Pakistan: A Time-Series Analysis", Journal of Economics and Sustainable Development, Cilt: 14, Sayı: 2, (2023), s. 45-58.
8. "World Bank Open Data".
9. "Vatandaşın Bütçe Rehberi 2024 Yılı Bütçesi", T.C. Cumhurbaşkanlığı Strateji ve Bütçe Başkanlığı, (2024), https://www.sbb.gov.tr/wp-content/uploads/2024/01/2024-VatandasinButce-Rehberi.pdf, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).
10. "Türkiye'de 5-14 Yaş Aralığındaki Okullaşma Oranı Yüzde 99'a Ulaştı", MEB, (2023), https://www.meb.gov.tr/turkiyede-5-14-yas-araligindaki-okullasma-orani-yuzde-99a-ulasti/haber/29875/tr, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).
11. Cenk Beyaz, "Yüzüncü Yılında Türkiye Demografisi", Humanitas: Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi, Cumhuriyet'in 100. Yılı Özel Sayısı, Sayı: 12, (2024), s. 57-85.
12. "Nüfus İstatistikleri Portalı", TÜİK, https://nip.tuik.gov.tr/?value=YasGrubunaGoreNufus, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

13. Mesfin Abate ve Fikirte Mariam Desta, "Examining the Relationship Between Fertility Rates and Socioeconomic Development in Rural and Urban Ethiopia: A Demographic Analysis from 2000 to 2020", Journal of Research in Social Science and Humanities, Cilt: 3, Sayı: 8, (2024); Athanase Iyakaremye, "Assessing the Impact of Education on Life Expectancy in Rwanda", International Journal of Economics, Cilt: 9, Sayı: 2, (2024), s. 65-73; Tianheng Wang, "The Impact of Female Education on Fertility: Evidence from Malawi Universal Primary Education Program", Journal of Demographic Economics, (2024), s. 1-29.

14. Beyaz, "Yüzüncü Yılında Türkiye Demografisi".

15. Fahriye Leziz Taner, Abdurrahman Ongur, Vedat Yıldırım Tağar, Cansu Kozan ve Merzuh Taner, "Türkiye'de Kırdan Kente Göç, Nedenleri ve Sonuçları Üzerine Değerlendirmeler", Socrates Journal of Inter- disciplinary Social Studies, Cilt: 10, Sayı: 45, (2024), s. 1-8.

16. Byulegenova, B. B., Pogodin, S. N., Turemuratov, O. Z. Gumilyov Eurasian National University, "Ur- banization as a Global Trend: Causes and Consequences", Bulletin of the L.N. Gumilyov Eurasian National University. Political Science. Regional Studies, Oriental Studies. Turkology Series, Cilt: 142, Sayı: 1, (2023), s. 37-42.

17. Ying Chao, "Parental Migration Education: The Impact of Parental Migration Education on the Mental Health of Chinese Rural Students", BCP Business & Management, Sayı: 43, (2023), s. 1-6.

18. "Açılan Köy Yaşam Merkezi Sayısı 3 Bin 500'e Ulaştı", T.C. MEB Bilgi İşlem Dairesi Başkanlığı İnternet Hizmetleri Daire Başkanlığı, (2023), https://www.meb.gov.tr/acilan-koy-yasam-merkezi-sayisi-3-bin-500e-ulasti/haber/30068/tr, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

19. "Cumhurbaşkanı Erdoğan, 2000 Köy Yaşam Merkezinin Açılışını Gerçekleştirdi", T.C. Cum- hurbaşkanlığı, 7 Kasım 2022, https://www.tccb.gov.tr/haberler/410/141538/cumhurbaskani-erdogan-2000-koy-yasam-merkezi-nin-acilisini-gerceklestirdi, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

20. "Biz Kimiz? Toplumsal Yapı Ara5tırması 2006", KONDA Araştırma ve Danışmanlık, https://konda.com.tr/uploads/2006-09-konda-toplumsal-yapi-e06eae581afa97f4a6acc01606f55f9f4f8a3a44797a2401c- 11b16aca4f34aec.pdf. (Erişim tarihi: 10 Kasım 2024).

21. Alper Altınöz, "Türkiye'de Göç Yönetimi ve Entegrasyon Politikaları", Boyabat İktisadi ve İdari Bilim- ler Fakültesi E-Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 1, (2024), s. 1-27.

22. Viktoriia Adamyk and Kateryna Dyachuk, "International Student Migration: Current Trends and Challenges for Developing Countries", Herald of Economics, Cilt: 1, Sayı: 1, (2023), s. 45-58.

23. Talip Küçükcan, “Modernleşme ve Sekülerleşme Kuramları Bağlamında Din, Toplumsal Değişme ve İslam Dünyası”, İslam Ara5tırmaları Dergisi, Sayı: 13, (2005), s. 109-128.

24. “İstatistiklerle Aile”, TÜİK Haber Bülteni, Sayı: 24646, 10 Mayıs 2017.

25. Osman Aydınlı, Harun Abacı, İsmail Şimşek vd., Uluslararası 21. Yüzyılda Gençlik ve İnanç Eğilim- leri, 1. Cilt, (İlahiyat, İstanbul: 2022), s. 673; Alpaslan Çobanoğlu, “Türk Aile Yapısında ve Kültüründe Yakın Gelecekte Önem Kazanacağı Öngörülen Değişimler”, Sosyal ve Be5eri Bilimler Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 2, (2020), s. 68-80; Talip Küçükcan, “Modernleşme ve Sekülerleşme Kuramları Bağlamında Din, Toplumsal Değişme ve İslam Dünyası”, İslam Ara5tırmaları Dergisi, Sayı: 13, (2005), s. 109-128.

26. “Türkiye’de Gençlik Araştırması”, SEKAM, (2016), https://www.sekam.com.tr/sayfa.php?detay=turkiye%5Cde-genclik-, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

SETA SECURITY RADAR

TÜRKİYE'S GEOPOLITICAL LANDSCAPE IN 2024

Read Online

setavakfi setadc setav setavakfi

www.setav.org/en • books@setav.org

SETA